زيتونيات | فياض فياض

جغرافيا الزيتون الفلسطيني (الحلقة 2)

السلالات الأصيلة.. سر صمود «النبالي» و«السوري»

وموسوعة الثلاثين صنفا للمرحوم علي نصوح الطاهر

بعد أن وضعنا في الحلقة الأولى الحجر الأساس لمفهوم «المؤشر الجغرافي السيادي» وكيف تتحول جغرافيا المكان إلى شهادة ميلاد قانونية لزيت الزيتون، ننتقل اليوم في الحلقة الثانية إلى تشريح الركن الأول والشرط الجيني الأبرز في هذه الهوية؛ وهو «السلالات والأنواع المستوطنة تاريخياً في فلسطين». فجودة زيتنا وشهرته الطبية والحسية العالمية لا تأتي مصادفة، بل هي نتاج شيفرة وراثية خارقة صقلتها جبال فلسطين وأوديتها عبر آلاف السنين.

وعند التوثيق التاريخي لهذه الثروة الجينية، يجب أن نستند إلى المراجع الأم والكتب الأصيلة؛ ولعل أبرزها الموسوعة المرجعية التاريخية الفذة للمرحوم علي نصوح الطاهر في كتابه الخالد «شجرة الزيتون»، حيث وثق بالدليل الميداني القاطع ما يقارب 30 صنفا من الزيتون مستوطنة وموجودة في جغرافيا فلسطين.

وتتوزع هذه الأصناف لتشكل تنوعاً بيئياً مذهلاً يضم أسماء وسلالات عريقة تداولها أجدادنا مثل: (النبالي البلدي، الصوري، النبالي المحسن، نبالي جبع (جنين)، نبالي برقين (جنين)، نبالي عتيل، نصوحي جبع رقم 1، المليصي الو شامي قباعة، شامي جبع، نصوحي جبع 2، خضاري جبع (جنين)، الخلي الكبير (بير نبالا)، حلبى جماعين، رصيصي- رصيعي (عتيل)، الجريدي، الذكاري الكبير (الرامة – ذكاري جبع الكبير (جنين)- البري الكبير (دير الغصون)- ذكاري صغير- الذكاري الصغير دير الغصون – بري صغير (دير الغصون) –الدومى - الدقيمة – الرومي مرج بن عامر – الرومي بيت نبالا – البياضي – وسوف سنفرد لها فحصاً كيميائياً في أبحاثنا. ولكن، تظل هناك سلالتان هما الأكثر هيمنة وصموداً في الميدان:

1 - الزيتون النبالي (البلدي): صمام أمان الجبال وعماد الصمود

يُعتبر الصنف النبالي البلدي هو العمود الفقري لزيتون الجبال في فلسطين. هندسياً وميدانياً، تمتاز هذه السلالة الوراثية بقدرة مذهلة على التكيف مع البيئات الصخرية القاسية والتحمل الفائق لسنوات الجفاف الطويلة وانحباس الأمطار، بفضل شبكة جذورها العميقة وتركيبتها الخلوية التي تقاوم التبخر وضياع الرطوبة. زيت «النبالي» البلدي يتميز بنكهته المتوازنة؛ فهو يمنحنا زيتاً ذا قوام مخملي ناعم، ومرارة متوسطة مقبولة جداً، ويحتوي على نسب ممتازة من حمض الأوليك الصحي.

2 - الزيتون السوري (الصوري): سر التسمية والعبقرية الحسية (الشعطة والحدية)على الجانب الآخر، يقف الزيتون السوري (ويُعرف في بعض قرانا بـ «الصوري» نسبة إلى مدينة صور التاريخية التي كانت مركزاً لتصديره قديماً) كأحد أغنى الأصناف بالزيوت؛ حيث ترتفع فيه نسبة استخلاص الزيت كيميائياً وحسياً. ما يميز الزيتون السوري في المؤشر الجغرافي هو عبقريته الحسية الطاغية؛ فالمرارة الواضحة والحدية العالية، وخصوصاً «الشعطة الفواحة» في الحلق، هي الدليل العلمي القاطع على غنى هذا الصنف بمركبات «البوليفينول» ومضادات الأكسدة الطبيعية الفائقة التي تحمي الزيت من الأكسدة الذاتية والتزنخ، وتمنحه القدرة على المكث والتخزين لسنوات طويلة.

3 - التفوق الجيني الفلسطيني في مواجهة السلالات المستحدثة

إن الربط بين مواصفات السلالات وثراء الاصناف الفلسطينيةً في قسم أبحاث الزيتون يقودنا إلى حقيقة هامة؛ وهي أن جينات شجرتنا الأصيلة في فلسطين تتفوق بشكل حاسم طبيعياً وطبياً على الكثير من السلالات الأوروبية المستحدثة والمعدلة وراثياً (المخصصة للمزارع المكثفة). فالأصناف المستحدثة قد تعطي إنتاجاً غزيراً في سنواتها الأولى، لكنها تفتقر تماماً للمحتوى الفينولي الطبيعي النادر وللأصالة الحسية (الشعطة والمرارة الزكية) التي تجعل من زيتنا دواءً شافياً قبل أن يكون غذاءً.

إن استيعاب هذا الإرث الجيني والتوثيق الموسوعي للمرحوم الطاهر هو الخطوة العملية الأولى لتثبيت حقوقنا الدولية؛ فالنوع والجينات هما ركيزة الملصق الجغرافي المحمي الذي سنعبر به إلى العالم، تمهيداً لحلقتنا الثالثة القادمة التي سننتقل فيها لدراسة العنصر الثاني للمؤشر الجغرافي وهو: أثر التضاريس والتربة والارتفاع عن سطح البحر بين المحافظات الفلسطينية في صياغة مواصفات الزيت.

الدول الأوروبية التي لم تعترف بفلسطين.. ماذا تنتظر؟

باسم برهوم

هناك 35 دولة أوروبية تعترف بالدولة الفلسطينية من أصل 44 دولة. وعلى مستوى العالم كله هناك 157 دولة تعترف هي الأخرى بالدولة الفلسطينية من أصل 193 الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة. وفي العامين الماضيين اعترفت دول أوروبية مهمة بالدولة الفلسطينية، في مقدمتها فرنسا وبريطانيا وإسبانيا وبلجيكا وآيرلندا والبرتغال، وقبل ذلك بعقود كانت روسيا ودول شرق أوروبا قد اعترفت مبكرا بالدولة الفلسطينية، عندما أعلن ياسر عرفات عن قيامها من الجزائر عام 1988.

بالمقابل، هناك دول أوروبية مهمة لم تعترف بعد بالدولة الفلسطينية، ومن أبرز هذه الدول، ألمانيا وإيطاليا وهولندا واليونان والنمسا. وإذا أخذنا بالاعتبار الحساسية الألمانية تجاه إسرائيل واليهود عموما، لأسباب لها علاقة بالمحرقة النازية خلال الحرب العالمية الثانية، فإن عدم اعتراف الدول الأوروبية الأخرى لم يعد مفهوما ولا مقبولا في وقت تعلن فيه هذه الدول دعمها لحل الدولتين، وإقامة سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط.

الآن لن نسأل هذه الدول لماذا هذا التردد والامتناع عن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ولكن يمكن أن نسأل: لماذا الاعتراف مهم وضروري؟

بغض النظر عن حسابات المصالح لكل دولة وهي أحيانا حسابات سياسيين وأحزاب وليس دولا وشعوبا، فإن الاعتراف بالدولة الفلسطينية يعني اختيار طريق السلام والاستقرار، ومنع وقوع مزيد من الحروب في الشرق الأوسط، والتي ما إن تندلع في كل مرة حتى تصل آثارها فورا إلى أوروبا والعالم بشكل عام. والاعتراف بالدولة الفلسطينية هو انحياز للقانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية وميثاق الأمم المتحدة، وما يمكن أن يعزز احترام القانون الدولي يسهم تلقائيا في تعزيز السلام العالمي، وضمان تحقيق مصالح الدول بسلاسة وانتظام، وبالتأكيد فإن الاعتراف بالدولة الفلسطينية فيه مصلحة أوروبية مباشرة، فما إن تستقر أحوال منطقة الشرق الأوسط فهذا يعني توقف، أو تدفق أعداد أقل بكثير من المهاجرين وتصدير الأزمات إلى أوروبا، وهو يعني توترا أقل مع الشرق القريب، والذي يمثل موقعا إستراتيجيا عالميا، وموطنا للثروات الطبيعية وخاصة الطاقة وسهولة تدفقها باستمرار.

وبعيدا عن كل ما سبق فالاعتراف يمثل انحيازا للعدل والإنصاف، فكيف يمكن أن يترك شعب طوال هذا الوقت محروما من حقه في تقرير المصير، وحقه المنصوص عليه في قرارات الأمم المتحدة بالاستقلال ضمن دولة خاصة به، خصوصا أن القيادة الفلسطينية قالت في أكثر من مناسبة إن فلسطين ستكون دولة منزوعة السلاح ولن تهدد أحدا، وتكون نواة، أو فكرة لخفض التسلح في المنطقة، ومشروع سلام للمنطقة والعالم.

لقد حرم الشعب الفلسطيني على مدار عقود طويلة من إقامة دولته التي أصبح العالم أجمع، يؤكد على رغبته في تنفيذ حل الدولتين، علما أن إحدى الدولتين هي موجودة فعلا، ألا وهي إسرائيل، والثانية معروفة للعالم لكنها تخضع للاحتلال، وهي دولة فلسطين، التي تشمل الضفة الفلسطينية وقطاع غزة والقدس الشرقية المحتلة.

وإذا وضعنا ألمانيا جانبا، رغم أن ترددها في الاعتراف لا يمكن تبريره، خصوصا أنها تدعم حل الدولتين، فإن الحديث هنا سيتركز أكثر على إيطاليا واليونان وهولندا والنمسا وسويسرا. شعوب إيطاليا واليونان تحديدا في معظمها تدعم الاعتراف، وفي اليونان كما لمست أنا شخصيا خلال وجودي في هذا البلد، أن هناك جبهة عريضة تدعم هذا الاعتراف. فالغريب ألا تبادر الحكومة قي أثينا إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية، خصوصا إذا نظرنا إلى الروابط التاريخية عميقة الجذور في التاريخ بين الشعبين الفلسطيني واليوناني؟

ويمكن التذكير هنا، أن البرلمان اليوناني كان قد عقد جلسة خاصة في 22 كانون الأول / ديسمبر 2015 حضرها الرئيس محمود عباس ورئيس الوزراء اليوناني آنذاك، ألكسيس تسيبراس وأعلن البرلمان بأغلبية ساحقة اعترافه بالدولة الفلسطينية. وقال تسيبراس: إن اليونان ستستخدم من الآن فصاعدا اسم فلسطين بدل السلطة الوطنية الفلسطينية، وهو ما اعتبر في حينه خطوة مهمة على طريق الاعتراف الكامل بدولة فلسطينية، خصوصا أن الدولة موجودة فعلا، لكنها تخضع للاحتلال الإسرائيلي ولا ينقصها سوى الاعتراف الدولي للتخلص من هذا الاحتلال وتحقيق حل الدولتين.

وكما حال اليونان فإنه من الغريب تردد إيطاليا في الاعتراف بالدولة الفلسطينية، خصوصا أن البرلمان الإيطالي هو الآخر كان اعترف بالدولة الفلسطينية في شهر شباط / فبراير عام 2015، وأن إيطاليا وفلسطين لديهما علاقات متينة منذ أن كانت منظمة التحرير الفلسطينية تقود الكفاح الفلسطيني في سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، وأن الشعب الإيطالي في معظمه هو أيضا يدعم مثل هذا الاعتراف.

نعود الآن للسؤال: لماذا تتردد هذه الدول الأوروبية في الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بالرغم من أنها تدرك أهمية هذا الاعتراف للسلام العالمي والعدل والإنصاف، وتدرك مدى الظلم الذي تعرض له الشعب الفلسطيني على امتداد أكثر من مئة عام؟ فهذا السؤال وإن كان بالأساس موجها للحكومات، فإنه موجه أيضا وبالقدر نفسه إلى الشعوب التي بالضرورة عليها أن تمارس مزيدا من الضغط على حكوماتها وتدفعها للخروج من دائرة التردد والامتناع إلى دائرة صنع السلام عبر الاعتراف بالدولة الفلسطينية.

وقد يرد البعض أن القضية الفلسطينية ليست وحدها ما يفجر الأوضاع في الشرق الأوسط، وأن هناك العديد من المشاكل والأزمات التي قد تتحول إلى حروب، ولكن من يتعمق في فهم الواقع في الشرق الأوسط، ويطلع بشكل كاف على تاريخه المعاصر سوف يكتشف أن القضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو جذر الغالبية العظمى من أزمات الشرق الأوسط، وبالضرورة سيدرك كم هي المرات التي كانت الأطراف الإقليمية تستخدم القضية الفلسطينية لتبرير طموحاتها للتمدد في المنطقة، ولذلك تتكرر الحروب بلا توقف.

بلا ضجيج.. قصة إعدام الشهيد زياد جابر

(عدسة: عصام الريماوي)

البيرة- وفا- رامي سمارة- تحولت عملية اقتحام بهدف الاعتقال، نفذتها قوات الاحتلال في مدينة البيرة، فجر أمس الثلاثاء، إلى جريمة إعدام ميداني وتصفية لمواطن لم يتضح إن كان موضوعا حتى على قائمة الاعتقال.

زياد جابر (54 عاماً) ارتقى شهيدا متأثراً بإصابته برصاص جيش الاحتلال، خلال اقتحام منطقة أم الشرايط، وفق إعلان صدر عن وزارة الصحة.

وتشير معلومات مصدرها الوزارة، إلى أن جابر وصل صباحا إلى مجمع فلسطين الطبي بمدينة رام الله جثة هامدة، أي أن جنود الاحتلال تركوه ينزف إلى أن فارق الحياة.

ووفق أقارب الشهيد، فإن الاحتلال لم يقدم على جريمة إعدام بدم بارد وقتل خارج نطاق القانون فحسب، بل حاول تنفيذ ذلك بـ»صمت» ودون ضجيج.

وقال اثنان من أبناء عم الشهيد زياد جابر، إن جنود الاحتلال أطلقوا النار عليه من سلاح مزود بكاتم صوت.

وأشارا إلى أن قوة من جيش الاحتلال اقتحمت قرابة الرابعة فجرا بيت العائلة بعد تفجير بوابته الخارجية، ثم توجهت إلى شقة زياد وداهمتها، أعقب ذلك سماع صرخة بشرية واحدة وساد الصمت بعدها، ولم يسبقها دوي إطلاق نار.

وأصيب الشهيد برصاصتين: إحداهما في منطقة البطن والأخرى في الفخذ حسب بيان مقتضب لجمعية الهلال الأحمر.

وإمعاناً في الجريمة، تُرك زياد ينزف دون تقديم إسعافات له أو السماح بإخلائه، وفق رواية العائلة التي اعتبرت ما جرى عملية تصفية.

وأكد ابنا عم الشهيد زياد جابر، أنه ووفق معرفتهم به، لم تكن له نشاطات، وحياته كانت تتراوح بين العمل والمنزل.

وفجر الجمعة 21 آب/ أغسطس الماضي، أقدمت قوات الاحتلال على إعدام المواطن فتحي خازم داخل منزله في مدينة جنين، خلال عملية اقتحام ادعى الاحتلال حينها أنها كانت مخصصة لاعتقاله.

وفي هذا السياق، اعتبر نادي الأسير، أن ثمة معطيات تؤشر على تصاعد استخدام سياسة القتل والإعدام الميداني خلال عمليات الاعتقال في الضفة الغربية.

وذكر النادي في بيان، أن العديد من الشواهد والوقائع الموثقة خلال الفترة الماضية تؤكد إقدام قوات الاحتلال على إعدام معتقلين ميدانياً، خلال أسرهم أو بعد ذلك، ومن ضمنها آثار القيود والأغلال التي كانت بادية على أطراف عدد من الشهداء.

إلى جانب المعطيات التي رافقت استلام جثامين شهداء أُفرج عنها ضمن اتفاقات وقف إطلاق النار التي جرت خلال الفترة الماضية.

وأكد نادي الأسير أن سياسة الإعدام الميداني لم تعد تقتصر على ممارسات فردية أو استثنائية، وإنما تحولت إلى أداة مركزية في منظومة العنف الاستعماري التي تمارسها دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين، في ظل توفير غطاء سياسي وقانوني وعسكري لهذه الجرائم، واستمرار الإفلات من العقاب على المستوى الدولي. ولفت النادي إلى أن السلطات الإسرائيلية، بعد إقرار جملة من التشريعات والقوانين العنصرية، وفي مقدمتها قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين، توجهت رسمياً نحو شرعنة القتل وتحويل الإعدام إلى سياسة معلنة مدعومة قضائيا.

صراع على أصوات اليمين.. بن غفير يحاصر نتنياهو بآيزنكوت والليكود يتهمه بـ«الخداع»

رام الله – الحياة الجديدة- تصاعدت أمس الثلاثاء المواجهة العلنية بين حزبي الليكود و»عوتسما يهوديت» بشأن تركيبة الحكومة الإسرائيلية المقبلة، بعدما اتهم ايتمار بن غفير رئيس الحكومة، بنيامين نتنياهو، بالسعي إلى استبداله بغادي آيزنكوت، فيما رد الليكود باتهامه بترويج «خدعة» انتخابية، في صراع يتجاوز شكل الائتلاف المقبل إلى المنافسة على أصوات اليمين وموازين القوى داخله.

وحسب تقارير صحفية اسرائيلية، فإن المواجهة العلنية تأتي امتدادا لصراع يدور منذ أسابيع بين الحزبين، في ظل محاولة الليكود منع انتقال ناخبين إلى بن غفير، مقابل حملة يقودها الأخير لإقناع ناخبي نتنياهو بأن تعزيز «عوتسما يهوديت» هو الضمان لبقاء الحكومة المقبلة في قبضة معسكر اليمين المتطرف.

وقال الليكود في بيان موجه إلى بن غفير: «كفى خداعا. رئيس الحكومة نتنياهو أوضح مرات عديدة أنه سيقيم الحكومة المقبلة على أساس الأحزاب القائمة في المعسكر القومي». وأضاف: «بدل هجماتك على الليكود، ننصحك بالتركيز على منع إقامة حكومة يسار لآيزنكوت مع يائير غولان وأفيغدور ليبرمان والأحزاب العربية».

لكن «عوتسما يهوديت» رد بأن «على رأس السارق تحترق القبعة»، واتهم مكتب نتنياهو بإرسال رسائل إلى دول أجنبية مفادها أن بن غفير لن يكون في الحكومة المقبلة، والدفع باتجاه «حكومة وحدة»، إلى جانب الامتناع عن الظهور والتقاط الصور معه، بينما يصدر بالتوازي تصريحات تؤكد إشراك بن غفير في حكومته المستقبلية.

وقال الحزب إن «الحقيقة هي أن نتنياهو يريد آيزنكوت في الحكومة المقبلة بدل بن غفير»، مشيرا إلى أن آيزنكوت أبرم اتفاق فائض أصوات مع يائير غولان، وشدد على أن «لا نتنياهو ولا آيزنكوت ينفيان ذلك». وطالب بأن «يتعهد نتنياهو علنا بأنه لن يجلس مع آيزنكوت وغولان».

ووفقا لموقع «عرب 48»، تتمسك حملة بن غفير تحديدا بالفارق بين تعهد نتنياهو بإقامة حكومة «على أساس» أحزاب معسكره الحالي، وبين تعهد بإقامة «حكومة قومية واسعة». ويرى «عوتسما يهوديت» أن الصيغة الحالية تترك لنتنياهو إمكانية ضم آيزنكوت بعد الانتخابات، فيما يقول الليكود إن بن غفير يستغل صياغة تهدف إلى توسيع قاعدة دعم نتنياهو لتصويرها باعتبارها خطة لاستبدال شركائه الحاليين.

وانضمت عضو الكنيست طالي غوتليف، التي انتقلت إلى قائمة بن غفير، إلى المواجهة، متهمة محيط نتنياهو بنشر إحاطة «كاذبة» تفيد بأنه أجرى معها ومع بن غفير محادثة وطمأنهما إلى أن «عوتسما يهوديت» سيكون شريكا في الحكومة المقبلة. وقالت: «لم تكن هناك أي محادثة كهذه»، معتبرة أن «عوتسما يهوديت قويا فقط سيُبقي رئيس الحكومة في اليمين ويحافظ على كتلة اليمين».

كما توجه بن غفير مباشرة إلى نتنياهو في تسجيل مصور، وقال له: «أنت تعرف كم أحبك»، مشددا على أن حزبه ظل وفيا له حتى حين تلقى عروضا للعمل على إسقاطه. وأضاف: «لا أستحق أن يقدم مكتبك إحاطات لدول في الخارج بأنه لا يريد بن غفير في الحكومة»، ولا أن «يعلن أن آيزنكوت سيكون شريكك المقبل وليس إيتمار بن غفير»، مطالبا بـ»حكومة يمين كاملة».

وتشير خلفية الصراع إلى أن الليكود يحتاج إلى «عوتسما يهوديت» داخل كتلة نتنياهو، لكنه لا يريد في الوقت نفسه أن يكبر الحزب على حسابه إلى مستوى يسمح لبن غفير بفرض ثمن مرتفع في المفاوضات الائتلافية، سواء في الحقائب الوزارية أو المبادئ الأساسية للحكومة والتعهدات السياسية.

وفي المقابل، يبني بن غفير حملته على هذه النقطة تحديدا، ويقول لناخبي الليكود إن التصويت له لا يهدد رئاسة نتنياهو للحكومة، لأن «عوتسما يهوديت» سيزكيه في جميع الأحوال، وإنما يمنحه قوة تمنع نتنياهو من اختيار شركاء من خارج اليمين بعد الانتخابات.

ويستهدف الحزب بصورة خاصة ناخبي اليمين الأيديولوجي المتطرف والشباب وسكان الضواحي وقطاعات من الناخبين التقليديين لليكود، فيما يتحدث بن غفير عن بلوغ 15 مقعدا، وهو مستوى من شأنه، وفق تقديرات داخل الليكود، أن يمنحه قدرة أكبر على فرض مطالبه في أي مفاوضات لتشكيل الحكومة.

أما الليكود، فيحاول بالتوازي الترويج لفكرة «حكومة قومية واسعة»، في إطار سعيه، إلى استعادة ما بين أربعة وخمسة مقاعد من الناخبين المترددين. غير أن هذا الخطاب نفسه يوفر لبن غفير مادة لمهاجمة نتنياهو من اليمين واتهامه بالاستعداد للتحالف مع اليسار والوسط.

وهكذا يتحول اسم آيزنكوت إلى أداة انتخابية لدى الطرفين: يستخدمه بن غفير للتحذير من أن نتنياهو قد يضمّه إلى حكومته بدل شركائه الحاليين، بينما يستخدمه الليكود للتحذير من أن إضعاف الحزب قد يسمح لآيزنكوت وخصوم نتنياهو بتشكيل الحكومة المقبلة، في مواجهة باتت علنية حول السؤال: ليس فقط من سيحكم بعد الانتخابات، وإنما أيضا من سيحدد حدود الحكومة المقبلة من داخل معسكر اليمين نفسه.

15/9 د

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank

BADEA المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا

فلسطين

اسم المناقصة: تأهيل وتعبيد طرق داخلية

في الرماضين / محافظة الخليل

رقم المناقصة: 094- MOLG-IsDB-2026

1. تود بلدية الرماضين وبالتعاون مع وزارة الحكم المحلي وضمن برنامج تأهيل وصيانة الطرق الداخلية في محافظات الضفة الغربية (BADEA-120) الممول من المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية - جدة بصفته مديراً لصندوق الأقصى طرح عطاء مشروع تأهيل وتعبيد طرق داخلية في الرماضين / محافظة الخليل عطاء رقم: 094-MOLG-IsDB-2026.
2. تدعو بلدية الرماضين المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لأعمال مشروع تأهيل وتعبيد طرق داخلية في الرماضين / محافظة الخليل علماً بأنّ المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة أن يكون مصنفاً في مجال الطرق وبدرجة لا تقل عن رابعة.
3. يمكن للمناقصين المهتمين الحصول على معلومات إضافية عن المناقصة من بلدية الرماضين على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 2:00 مساءً من أيام السبت إلى الخميس.
4. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 دولار أمريكي.
5. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل يوم الخميس الموافق 01-10-2026 الساعة 12:00 ظهراً ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة [90] يوماً بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
6. يجب أن يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة 4,000 دولار سارية المفعول لمدة 120 يوم من تاريخ فتح العطاء وفقاً للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
7. زيارة الموقع والاجتماع التمهيدي يوم الثلاثاء الموافق 22-09-2026 الساعة 10:00 صباحاً في مقر بلدية الرماضين.
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم الخميس الموافق 01-10-2026 الساعة : 12:00 ظهراً.
9. العنوان المذكور اعلاه هو:

بلدية الرماضين – الرماضين

E-mail: alramadeen@yahoo.com

رقم التلفون: 0598201292

ملاحظة : رسوم الاعلانات في الصحف على من يرسو عليه العطاء

رئيس بلدية الرماضين

أحمد سليمان زغارنة